البنـــك المركـــزي الأردنـــي

# أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

## التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

## شباط 2016

**البنك المركزي الأردني**

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

## ❑ رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

## ❑ رسالتنا

المحافظة على الإستقرار النقدي والمصرفي المتمثل في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف الدينار الأردني وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للنشاط الإقتصادي، بالإضافة إلى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية ورقابية فعّالة ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

## ❑ قيمنا الجوهرية

- **الانتماء**: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة**: نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز**: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر**: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق**: نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية**: تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

# المحتويـــــات


| | | |
|---|---|---|
| | الخلاصة التنفيذية | 1 |
| أولاً | القطاع النقدي والمصرفي | 3 |
| ثانياً | الانتاج والأسعار والتشغيل | 15 |
| ثالثاً | المالية العامـــــــــة | 23 |
| رابعاً | القطاع الخارجـــــــي | 35 |

## الخلاصـــة التنفيذيـــة

### الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.3٪ خلال الارباع الثلاثة الأولى من عام 2015 مقابل نمو نسبته 3.0٪ خلال نفس الفترة من عام 2014. وتراجع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال شهر كانون ثاني من عام 2016 بنسبة 1.0٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 0.2٪ خلال نفس الشهر من عام 2015. فيما ارتفع معدل البطالة خلال عام 2015 ليصل إلى 13.0٪ من إجمالي قوة العمل مقابل 11.9٪ خلال عام 2014.

### القطاع النقدي والمصرفي

- انخفض رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في كانون ثاني 2016 بمقدار 82.3 مليون دولار (0.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 14,071.2 مليون دولار، وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.7 شهراً.
- انخفضت السيولة المحلية في نهاية كانون ثاني 2016 بمقدار 40.5 مليون دينار (0.1٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2015 لتبلغ 31,565.4 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية كانون ثاني 2016 بمقدار 52.6 مليون دينار (0.2٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 21,156.1 مليون دينار.
- حافظ رصيد اجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية كانون ثاني 2016 على نفس مستواه المسجل في نهاية عام 2015 تقريباً ليبلغ 32,604.4 مليون دينار. في حين ارتفع رصيد اجمالي الودائع في نفس الشهر من العام السابق بمقدار 585.0 مليون دينار (1.9٪) مقارنة بمستواه المسجل في نهاية عام 2014.
- ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في كانون ثاني 2016 بمقدار 10.7 نقطة (0.5٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 2,147.0 نقطة.

## المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية، بعد المنح الخارجية، عجزاً مالياً بلغ 1,026.5 مليون دينار خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2015 مقارنة بعجز مالي بلغ 899.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية تشرين ثاني 2015 عن مستواه في نهاية عام 2014 بمقدار 1,048.0 مليون دينار ليبلغ 13,573.0 مليون دينار (50.0٪ من GDP)، كما ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي بمقدار 1,213.5 مليون دينار ليصل إلى 9,243.6 مليون دينار (34.1٪ من GDP)، وعليه بلغت نسبة صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) 84.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية تشرين ثاني 2015 مقابل 80.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2014.

## القطاع الخارجي

انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال عام 2015 بنسبة 6.6٪ لتبلغ 5,558.4 مليون دينار، كما انخفضت المستوردات بنسبة 11.3٪ لتبلغ 14,436.0 مليون دينار، وتبعاً لذلك انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 14.0٪ ليصل إلى 8,877.6 مليون دينار، مقارنة مع عام 2014. وتشير البيانات الأولية لشهر كانون الثاني من عام 2016 إلى انخفاض مقبوضات السفر بنسبة 4.6٪ وارتفاع مدفوعاته بنسبة 3.7٪، مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2015. هذا في حين سجل إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج انخفاضاً بنسبة 4.4٪. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2015 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 1,904.3 مليون دينار (9.7٪ من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 1,392.0 مليون دينار (7.5٪ من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2014، فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 608.9 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2015 مقارنة مع 1,061.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014. وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية الربع الثالث من عام 2015 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 24,466.4 مليون دينار وذلك مقارنة مع 22,848.7 مليون دينار في نهاية عام 2014.

# أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

## الخلاصة

- انخفض رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في كانون الثاني 2016 بمقدار 82.3 مليون دولار (0.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 14,071.2 مليون دولار، وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.7 شهراً.
- انخفضت السيولة المحلية في نهاية كانون ثاني 2016 بمقدار 40.5 مليون دينار (0.1٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2015 لتبلغ 31,565.4 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية كانون ثاني 2016 بمقدار 52.6 مليون دينار (0.2٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 21,156.1 مليون دينار.
- حافظ رصيد إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة في نهاية كانون ثاني 2016 على نفس مستواه المسجل في نهاية عام 2015 تقريباً ليبلغ 32,604.4 مليون دينار.
- انخفضت أسعار الفوائد على التسهيلات الائتمانية في نهاية كانون ثاني 2016 مقارنة مع نهاية عام 2015 باستثناء تسهيلات الجاري مدين، في حين ارتفعت أسعار الفوائد على الودائع لدى البنوك باستثناء ودائع تحت الطلب.

ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية كانون ثاني 2016 بمقدار 10.7 نقطة (0.5٪) عن مستواه في نهاية عام 2015 ليبلغ 2,147.0 نقطة، كما انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية كانون ثاني 2016 بمقدار 328.2 مليون دينار (1.8٪) مقارنة بمستواها المسجل في نهاية عام 2015 لتصل إلى 17,656.5 مليون دينار.

**أهم المؤشرات النقدية**

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

| 2015 | نهاية كانون ثاني 2015 | نهاية كانون ثاني 2016 | |
|---|---|---|---|
| US$ 14,153.5<br>0.5٪ | US$ 13,697.9<br>-2.7٪ | US$ 14,071.2<br>-0.6٪ | الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي * |
| 31,605.5<br>8.1٪ | 29,720.9<br>1.6 | 31,565.4<br>-0.1٪ | السيولة المحلية |
| 21,103.5<br>9.5٪ | 19,323.1<br>0.3٪ | 21,156.1<br>0.2 ٪ | التسهيلات الائتمانية |
| 18,098.1<br>4.6٪ | 17,352.8<br>0.3٪ | 18,190.2<br>0.5٪ | تسهيلات القطاع الخاص (مقيم) |
| 32,598.5<br>7.7٪ | 30,846.0<br>1.9٪ | 32,604.4<br>0.0٪ | إجمالي ودائع العملاء |
| 26,014.5<br>8.3٪ | 24,550.9<br>2.2٪ | 26,035.6<br>0.1٪ | ودائع بالدينار |
| 6,584.0<br>5.4٪ | 6,295.1<br>0.8٪ | 6,568.8<br>-0.2٪ | ودائع بالعملات الأجنبية |
| 25,799.7<br>7.6٪ | 24,389.0<br>1.7٪ | 25,827.1<br>0.1٪ | ودائع القطاع الخاص (مقيم) |
| 21,163.1<br>8.1٪ | 19,977.6<br>2.1٪ | 21,215.9<br>0.2٪ | ودائع بالدينار |
| 4,636.7<br>5.3٪ | 4,427.0<br>0.6٪ | 4,611.2<br>-0.5٪ | ودائع بالعملات الأجنبية |

* : باستثناء احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

## الاحتياطيــات الأجنبيــة

انخفض رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في كانون الثاني 2016 بمقدار 82.3 مليون دولار (0.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 14,071.2 مليون دولار، وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.7 شهراً.

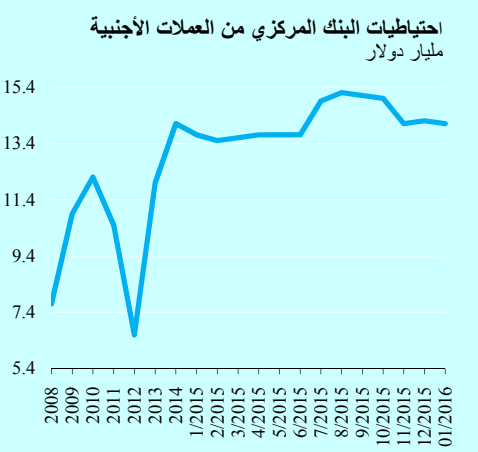


## السيولة المحلية (M2)

- انخفضت السيولة المحلية في نهاية كانون ثاني 2016 بمقدار 40.5 مليون دينار (0.1٪) عن مستواها في نهاية عام 2015 لتبلغ 31,565.2 مليون دينار، بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 480.5 مليون دينار (1.6٪) خلال نفس الشهر من عام 2015.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية كانون ثاني 2016 مع نهاية عام 2015، يلاحظ الآتي:**

  - **مكونــات السيــولــة**

  – ارتفعت الودائع في نهاية كانون ثاني 2016 بمقدار 10.6 مليون دينار عن مستواها في نهاية عام 2015 لتصل إلى 27,683.0 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 502.1 مليون دينار (2.0٪) خلال نفس الشهر من عام 2015.

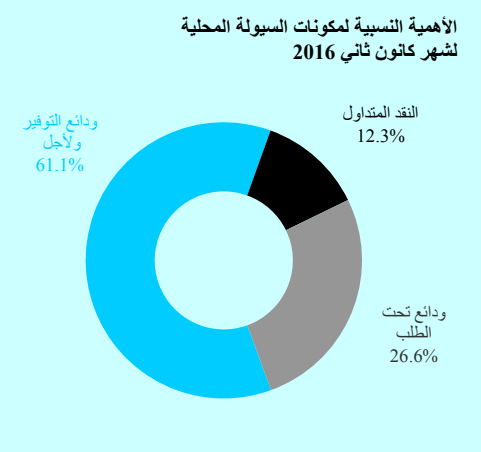


- انخفض النقد المتداول في نهاية كانون ثاني 2016 بمقدار 51.1 مليون دينار (1.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 3,882.2 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع انخفاض مقداره 21.6 مليون دينار (0.6٪) خلال نفس الشهر من عام 2015.

## ● العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

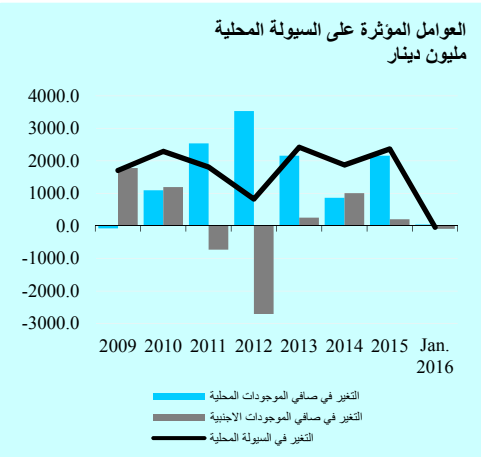


- ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية كانون ثاني 2016 بمقدار 47.6 مليون دينار (0.2٪) عن مستواه في نهاية عام 2015، مقابل ارتفاع قدره 540.4 مليون دينار (2.5٪) خلال نفس الشهر من عام 2015. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع بند صافي الموجودات المحلية لدى البنوك المرخصة بمقدار 84.5 مليون دينار (0.3٪)، وانخفاضه لدى البنك المركزي بمقدار 36.9 مليون دينار (0.6٪).

- انخفض بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية كانون ثاني 2016 بمقدار 88.0 مليون دينار (1.1٪) عن مستواه في نهاية عام 2015، مقارنة مع انخفاض مقداره 60.0 مليون دينار (0.8٪) خلال نفس الشهر من عام 2015. وقد تأتى ذلك نتيجة لانخفاض هذا البند لدى البنوك المرخصة بمقدار 115.5 مليون دينار (5.8٪)، وارتفاعه لدى البنك المركزي بمقدار 27.5 مليون دينار (0.3٪).

**العوامل المؤثرة على السيولة المحلية**

مليون دينار

| 2015 | | نهاية كانون ثاني 2015 | نهاية كانون ثاني 2016 |
|---|---|---|---|
| **8,137.3** | **الموجودات الأجنبية (صافي)** | **7,872.2** | **8,049.2** |
| 10,124.2 | البنك المركزي | 9,833.6 | 10,151.7 |
| -1,986.9 | البنوك المرخصة | -1,961.4 | -2,102.4 |
| **23,468.2** | **الموجودات المحلية (صافي)** | **21,848.6** | **23,516.1** |
| -5,781.8 | البنك المركزي، منها: | -5.666.9 | -5,818.7 |
| 1,519.1 | الديون على القطاع العام | 1,418.1 | 1,549.1 |
| -7,324.1 | أخرى (صافي*) | -7,107.3 | -7,390.9 |
| 29,250.2 | البنوك المرخصة | 27,515.5 | 29,334.7 |
| 10,220.9 | الديون على القطاع العام | 9,656.9 | 10,178.8 |
| 18,681.3 | الديون على القطاع | 17,884.2 | 18,762.6 |
| 348.0 | أخرى (صافي) | -25.6 | 393.3 |
| **31,605.5** | **السيولة المحلية (M2)** | **29,720.9** | **31,565.4** |
| **3,933.2** | **النقد المتداول** | **3,782.7** | **3,882.2** |
| **27,672.3** | **الودائع، منها:** | **25,938.0** | **27,683.0** |
| 4,709.6 | بالعملات الأجنبية | 4,476.5 | 4,676.3 |

* : تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

## هيكل أسعار الفائدة

### أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

- قام البنك المركزي بتاريخ 2015/7/9 بتخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية بمقدار 25 نقطة أساس، لتصبح على النحو التالي:
  - سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي 2.5٪.
  - سعر إعادة الخصم: 3.75٪.
  - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 3.50٪.
  - سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 1.5٪.
  - سعر فائدة عمليات إعادة الشراء لأجل اسبوع أو أكثر 2.5٪.
- كما قام البنك المركزي بتخفيض المدى السعري لشهادات الإيداع من مدى 2.5٪ – 2.75٪ ليصبح 2.25٪ – 2.5٪.
- ويهدف هذا القرار إلى تفعيل نشاط الإقراض بكلف منخفضة وملائمة للاقتصاد الأردني، وتعزيز الإنفاق المحلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري وبالتالي حفز النمو الاقتصادي. كما يأتي هذا القرار في ضوء متابعة البنك المركزي للتطورات العالمية والإقليمية والمحلية وفي ضوء وجود عدد من المؤشرات التي تدعم خفض سعر الفائدة كتراجع معدل التضخم وتباطؤ النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

**أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة**
**نسبة مئوية**

| 2015 | | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|
| | كانون ثاني | | |
| 3.75 | إعادة الخصم | 4.25 | 3.75 |
| 3.50 | اتفاقيات إعادة الشراء (ليلة واحدة) | 4.00 | 3.50 |
| 1.50 | نافذة الإيداع | 2.75 | 1.50 |
| 2.50 | عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع | 3.00 | 2.50 |
| 2.50 | عمليات إعادة الشراء لأجل شهر | 3.00 | 2.50 |

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

## أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

### أسعار الفائدة على الودائع:

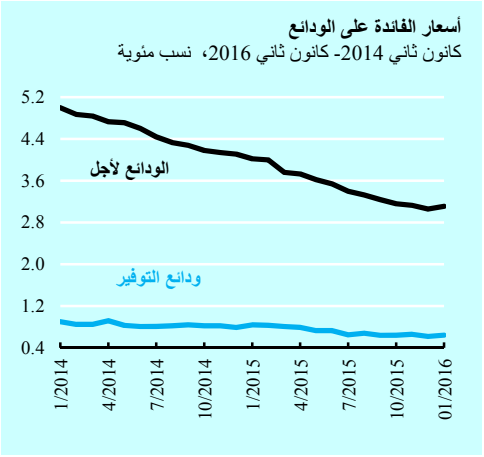


- الودائع لأجل: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر كانون ثاني 2016 بمقدار 5 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق ليبلغ 3.11٪.
- ودائع التوفير: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر كانون ثاني 2016 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق ليبلغ 0.64٪.
- ودائع تحت الطلب: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر كانون ثاني 2016 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق ليبلغ 0.31٪.

### أسعار الفائدة على التسهيلات:

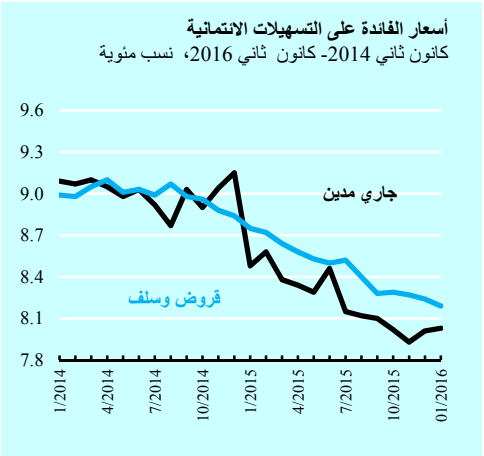


- الجاري مدين: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر كانون ثاني 2016 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق ليبلغ 8.03٪.

- الكمبيالات والاسناد المخصومة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصومة في نهاية شهر كانون ثاني 2016 بمقدار 11 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق ليبلغ 8.59٪.
- القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر كانون ثاني 2016 عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق بمقدار 5 نقاط أساس ليبلغ 8.19٪.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر كانون ثاني 2016 ما نسبته 8.37٪ محافظاً بذلك على مستواه المسجل في نهاية عام 2015.
- ونتيجة لهذه التطورات، بلغ هامش سعر الفائدة مقاساً بالفرق ما بين أسعار الفائدة على "القروض والسلف" والودائع لأجل في نهاية شهر كانون ثاني 2015 ما مقداره 508 نقطة أساس لينخفض بذلك على مستواه المسجل في نهاية عام 2015 بمقدار 10 نقاط أساس.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (٪)

| 2015 | | كانون ثاني 2015 | كانون ثاني 2016 | التغير/ نقطة أساس |
|---|---|---|---|---|
| | الـودائـع | | | |
| 0.32 | تحت الطلب | 0.46 | 0.31 | -1 |
| 0.62 | توفير | 0.84 | 0.64 | 2 |
| 3.06 | لأجل | 4.02 | 3.11 | 5 |
| | التسهيلات الائتمانية | | | |
| 8.70 | كمبيالات واسناد مخصومة | 9.45 | 8.59 | -11 |
| 8.24 | قروض وسلف | 8.75 | 8.19 | -5 |
| 8.01 | جاري مدين | 8.48 | 8.03 | 2 |
| 8.37 | الإقراض لأفضل العملاء | 8.72 | 8.37 | - |

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

## التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة

- ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة في نهاية كانون ثاني 2016 ما مقداره 52.6 مليون دينار، أو ما نسبته (0.2٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 48.6 مليون دينار (0.3٪) خلال نفس الشهر من عام 2015.

- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي في نهاية كانون ثاني 2016، يلاحظ بأن الارتفاع في التسهيلات الائتمانية قد تركز، بشكل رئيس، في التسهيلات الممنوحة تحت بند "أخرى"، والذي يشكل في غالبيته تسهيلات ممنوحة للأفراد، بمقدار 75.0 مليون دينار (1.4٪)، يليه التسهيلات الممنوحة لقطاع الإنشاءات بمقدار 67.9 مليون دينار (1.4٪)، كما ارتفعت التسهيلات الممنوحة لقطاع الصناعة بمقدار 44.9 مليون دينار (2.1٪). في المقابل، انخفضت التسهيلات الممنوحة لكل من قطاع الخدمات والمرافق العامة بمقدار 93.5 مليون دينار (2.9٪)، وقطاع التجارة العامة بمقدار 49.6 مليون دينار (1.3٪)، وذلك مقارنة بمستوياتها المسجلة في نهاية عام 2015.
- أما على صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية كانون ثاني 2016، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (مقيم) بمقدار 92.0 مليون دينار (0.5٪)، وكذلك التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 12.3 مليون دينار (2.6٪). وفي المقابل، انخفضت التسهيلات الممنوحة للحكومة المركزية بمقدار 47.5 مليون دينار (2.2٪)، وكذلك التسهيلات الممنوحة للمؤسسات المالية بمقدار 3.4 مليون دينار (38.3٪)، والمؤسسات العامة بمقدار 0.8 مليون دينار (0.3٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2015.

### الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية كانون ثاني 2016 ما مقداره 32,604.4 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 5.9 مليون دينار عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 585.0 مليون دينار (1.9٪) خلال الشهر المماثل من عام 2015.

- وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع في نهاية شهر كانون ثاني 2016 بشكل رئيس نتيجة لارتفاع ودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 27.2 مليون دينار (0.1٪)، وودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 13.4 مليون دينار (0.4٪)، في حين انخفضت ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 28.6 مليون دينار (6.5٪)، وودائع القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) بمقدار 6.2 مليون دينار (0.2٪).
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية كانون ثاني 2016، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 21.1 مليون دينار (0.1٪)، وانخفاض الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 15.2 مليون دينار (0.2٪)، وذلك عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2015.

## بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال كانون ثاني 2016 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2015. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

- **حجـم التـداول:**

انخفض حجم التداول خلال شهر كانون ثاني من عام 2016 بمقدار 450.0 مليون دينار عن مستواه المسجل في الشهر السابق ليصل إلى 185.2 مليون دينار، مقابل انخفاض قدره 85.1 مليون دينار (31.4٪) خلال نفس الشهر من العام السابق.

- **عـــدد الأسهـــم:**

انخفض عدد الأسهم المتداولة خلال شهر كانون ثاني من عام 2016 بواقع 18 مليون سهم (7.8٪) عن مستواه المسجل في الشهر السابق ليصل إلى 212.9 مليون سهم، بالمقارنة مع انخفاض قدره 100.8 مليون سهم (33.0٪) خلال نفس الشهر من العام السابق.

## الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة وفقا للقطاع

| 2015 | | كانون ثاني 2015 | كانون ثاني 2016 |
|---|---|---|---|
| **2,136.3** | الرقم القياسي العام | **2,169.6** | **2,147.0** |
| 2,906.2 | القطاع المالي | 2,944.7 | 2,943.9 |
| 1,848.8 | قطاع الصناعة | 1,840.0 | 1,820.3 |
| 1,726.7 | قطاع الخدمات | 1,771.7 | 1,719.6 |

المصدر: بورصة عمان.

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2016 ارتفاعاً قدره 10.7 نقطة (0.5٪) عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق ليصل إلى 2,147.0 نقطة، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 4.1 نقطة (0.2٪) خلال نفس الشهر من عام 2015. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من القطاع المالي بمقدار 37.7 نقطة (1.3٪)، وانخفاض أسعار أسهم قطاع الصناعة بمقدار 28.5 نقطة (1.5٪)، وقطاع الخدمات بمقدار 7.1 نقطة (0.4٪). وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2015.

## القيمة السوقية للأسهم:

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم والقيمة السوقية
كانون ثاني 2015- كانون ثاني 2016

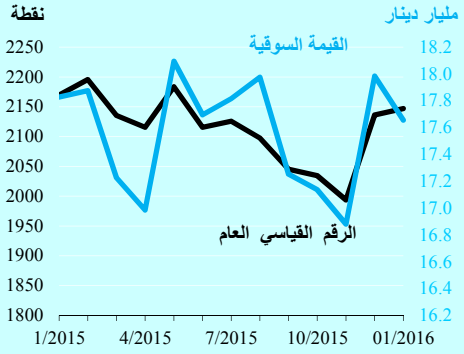


بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2016 ما مقداره 17.7 مليار دينار، منخفضة بمقدار 328.2 مليون دينار (1.8٪) عن مستواها المسجل في نهاية العام السابق، مقابل انخفاض بلغ 254.9 مليون دينار (1.4٪) خلال نفس الشهر من عام 2015.

## صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان خلال شهر كانون ثاني من عام 2016 تدفقاً سالباً بلغ 4.3 مليون دينار، مقارنة بتدفق سالب قدره 0.6 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2015. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر كانون ثاني من عام 2016 ما قيمته 25.4 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 29.8 مليون دينار.

**مؤشرات التداول في بورصة عمان**
مليون دينار

| 2015 | | كانون ثاني 2015 | كانون ثاني 2016 |
|---|---|---|---|
| 635.2 | حجم التداول | 185.6 | 185.2 |
| 28.9 | معدل التداول اليومي | 10.9 | 8.8 |
| 17,984.7 | القيمة السوقية | 17,827.7 | 17,656.5 |
| 230.9 | الأسهم المتداولة (مليون سهم) | 205.0 | 212.9 |
| 10.6 | صافي استثمار غير الأردنيين | -0.6 | -4.3 |
| 981.7 | شراء | 27.9 | 25.4 |
| 971.1 | بيع | 28.5 | 29.8 |

المصدر: بورصة عمان.

## ثانيا : الإنتاج والأسعار والتشغيل

### الخلاصــة

- نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الثالث من عام 2015 بنسبة 2.6٪، وذلك مقابل نمو نسبته 3.1٪ خلال نفس الربع من عام 2014. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 4.7٪ خلال الربع الثالث من عام 2015 مقابل نمو نسبته 6.2٪ خلال نفس الربع من عام 2014.

- وعليه، نما GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2015 بنسبة 2.3٪، مقابل نمو نسبته 3.0٪ خلال ذات الفترة من عام 2014. بينما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 4.8٪ مقابل 6.5٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014.

- تراجع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، خلال شهر كانون ثاني من عام 2016 بنسبة 1.0٪ مقابل ارتفاع نسبته 0.2٪ خلال نفس الشهر من عام 2015.

- ارتفع معدل البطالة خلال عام 2015 بشكل ملحوظ ليصل إلى 13.0٪ (11.0٪ للذكور و 22.5٪ للإناث)، وذلك مقابل 11.9٪ (10.1٪ للذكور و 20.7٪ للإناث) خلال عام 2014. وقد بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 18.6٪.

## تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

شهد الاقتصاد الوطني خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2015 تباطؤاً في أدائه متأثراً بتعمق الاضطرابات السياسية والاجتماعية في المنطقة، خاصة في سوريا والعراق، والتي أثرت بشكل كبير على أداء العديد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية في المملكة، إذ سجل الناتج المحلي الاجمالي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2015 نمواً بأسعار السوق الثابتة نسبته 2.3٪ مقابل 3.0٪ خلال ذات الفترة من عام 2014. ولدى استبعاد بند صافي الضرائب على المنتجات (والذي شهد نمواً بنسبة 1.3٪)، فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 2.5٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2015، مقابل نمو نسبته 3.1٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2014. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 4.8٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 6.5٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014. ويأتي ذلك في ضوء تباطؤ المستوى العام للأسعار مُقاساً بمخفض GDP، والذي نما بنسبة 2.4٪ مقابل 3.3٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014، وذلك انعكاساً لانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ الربع الأخير من عام 2014، والتي ساهمت بدورها في تقليل تكاليف الإنتاج.

**معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي 2014 -2015**
نسب مئوية

| | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | العام كاملا |
|---|---|---|---|---|---|
| **2014** | | | | | |
| GDP بالأسعار الثابتة | 3.2 | 2.8 | 3.1 | 3.3 | **3.1** |
| GDP بالأسعار الجارية | 7.1 | 6.1 | 6.2 | 7.2 | **6.6** |
| **2015** | | | | | |
| GDP بالأسعار الثابتة | 2.0 | 2.4 | 2.6 | - | - |
| GDP بالأسعار الجارية | 5.1 | 4.5 | 4.7 | - | - |

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

**معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق**
2015-2013

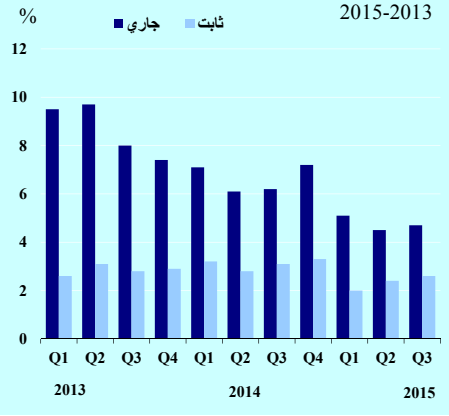

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2015 الخدمات المالية (0.5 نقطة مئوية)، "النقل والتخزين والاتصالات" (0.4 نقطة مئوية) "منتجو الخدمات الحكومية" (0.3 نقطة مئوية)، الصناعات الاستخراجية (0.2 نقطة مئوية)، والصناعات التحويلية (0.2 نقطة مئوية). وقد شكلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 69.6٪ من النمو الحقيقي المسجل خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2015.

وشهدت القطاعات الاقتصادية خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2015 تفاوتاً واضحاً في أدائها؛ ففي الوقت الذي نمت فيه قطاعات "الصناعات الاستخراجية"، و"الكهرباء والمياه" و"خدمات المال والتأمين" و"النقل والتخزين والاتصالات"، و"منتجو الخدمات الحكومية" بوتيرة متسارعة، شهدت قطاعات "المطاعم والفنادق" والإنشاءات تراجعاً في أدائها. فيما سجلت القطاعات الأخرى تباطؤاً في نموها الحقيقي باستثناء قطاعي العقارات و"الخدمات المنزلية" واللذين شهدا استقراراً في أدائهما عند نفس المستوى المسجل خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014.

**أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة، نسبة مئوية**

| القطاعات | التغير النسبي | | المساهمة في النمو | |
|---|---|---|---|---|
| | الأرباع الثلاثة الأولى | | | |
| | 2014 | 2015 | 2014 | 2015 |
| الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة | 3.0 | 2.3 | 3.0 | 2.3 |
| الزراعة | 3.0 | 0.7 | 0.1 | - |
| الصناعات الاستخراجية | 14.2 | 16.8 | 0.2 | 0.2 |
| الصناعات التحويلية | 1.5 | 1.4 | 0.3 | 0.2 |
| الكهرباء والمياه | 4.3 | 8.6 | 0.1 | 0.2 |
| الإنشاءات | 7.8 | -2.7 | 0.4 | -0.1 |
| تجارة الجملة والتجزئة | 4.3 | 1.4 | 0.4 | 0.1 |
| المطاعم والفنادق | 4.0 | -3.4 | - | - |
| النقل والتخزين والاتصالات | 1.8 | 3.0 | 0.3 | 0.4 |
| الخدمات المالية | 3.3 | 5.5 | 0.3 | 0.5 |
| العقارات | 2.2 | 2.2 | 0.2 | 0.2 |
| خدمات اجتماعية وشخصية | 5.0 | 4.1 | 0.2 | 0.2 |
| منتجو الخدمات الحكومية | 1.9 | 2.4 | 0.2 | 0.3 |
| منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح | 6.7 | 6.2 | - | - |
| الخدمات المنزلية | 0.1 | 0.1 | - | - |

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

- : اقل من 0.1 نقطة مئوية.

## المؤشرات القطاعية الجزئية

اظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية خلال عام 2015 تفاوتاً واضحاً في أدائها، ففي الوقت الذي سجلت فيه بعض المؤشرات نمواً في أدائها مثل الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية (11.4٪)، أظهر عدد آخر من هذه المؤشرات تراجعاً، أبرزها المساحات المرخصة للبناء (-12.5٪)، وعدد المسافرين على متن الملكية الأردنية (-7.9٪)، وعدد المغادرين (-7.4٪)، ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية مصنفة حسب فترة توفرها.

### معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

| المؤشـر | 2014 | الفترة المتاحة | 2015 |
|---|---|---|---|
| **الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية** | **-0.2** | العام كاملاً | **-1.2** |
| المنتجات الغذائية والمشروبات | -1.5 | | 4.1 |
| منتجات التبغ | 5.3 | | -4.4 |
| المنتجات النفطية المكررة | -2.9 | | 6.0 |
| الإسمنت والجير والجبص | 9.7 | | -14.6 |
| الحديد والصلب | 0.6 | | 2.7 |
| المنتجات الكيميائية | -6.4 | | -3.8 |
| **الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية** | **28.3** | | **11.4** |
| الفوسفات | 38.6 | | 10.9 |
| البوتاس | 20.3 | | 12.9 |
| **عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية** | **-2.8** | | **-7.9** |
| **الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية** | **-1.7** | | **-0.7** |
| **كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة** | **16.7** | | **-3.5** |
| **عدد المغادرين** | **-0.5** | | **-7.4** |
| **حجم التداول في سوق العقار** | **22.4** | | **-2.0** |
| **المساحات المرخصة للبناء** | **7.2** | | **-12.5** |

* : احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من المصادر التالية:
- دائرة الإحصاءات العامة.
- البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.
- الملكية الأردنية.

## الأسعـــار

تراجع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال شهر كانون ثاني من عام 2016 بنسبة 1.0٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 0.2٪ خلال نفس الشهر من عام 2015. ويعزى هذا التراجع، بشكلٍ أساسي، إلى تراجع أسعار النفط والسلع والخدمات المرتبطة بها في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسعار المحلية. ومن أبرز المجموعات والبنود التي شهدت تراجعاً في أسعارها؛ "الوقود والإنارة" (-10.0٪)، والنقل (-6.0٪)، والغذاء (-2.7٪) لتساهم مجتمعة بخفض معدل التضخم خلال شهر كانون الثاني من العام الحالي بمقدار 2.1- نقطة مئوية.

**معدل التضخم السنوي**

التغير النسبي في متوسط CPI خلال شهر كانون ثاني للأعوام (2008-2016)

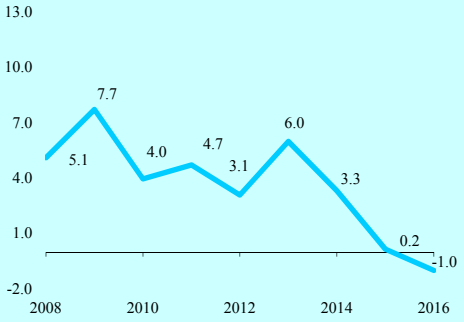


**التضخم خلال شهر كانون ثاني للاعوام 2015 - 2016**

| مجموعات الإنفاق | الأهمية النسبية | التغير النسبي | | المساهمة في التضخم | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | كانون ثاني | | كانون ثاني | |
| | | 2015 | 2016 | 2015 | 2016 |
| جميع المواد | 100.00 | 0.2 | -1.0 | 0.2 | -1.0 |
| 1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية، منها: | 33.36 | 1.5 | -2.4 | 0.5 | -0.8 |
| اللحوم والدواجن | 8.24 | 2.4 | -9.0 | 0.2 | -0.8 |
| الألبان ومنتجاتها والبيض | 4.23 | 2.1 | -2.4 | 0.1 | -0.1 |
| الخضروات والبقول الجافة والمعلبة | 3.89 | -11.1 | 2.6 | -0.5 | 0.1 |
| الفواكه والمكسرات | 2.73 | 14.8 | -2.5 | 0.4 | -0.1 |
| الزيوت والدهون | 1.92 | 3.0 | 3.4 | 0.0 | 0.1 |
| 2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر | 4.43 | 14.8 | 2.8 | 0.5 | 0.1 |
| 3) الملابس والأحذية | 3.55 | 8.5 | 2.5 | 0.3 | 0.1 |
| 4) المساكن، منها: | 21.92 | 2.0 | 0.3 | 0.5 | 0.1 |
| الإيجارات | 15.57 | 5.8 | 3.2 | 0.9 | 0.5 |
| الوقود والإنارة | 4.85 | -9.5 | -10.0 | -0.5 | -0.5 |
| 5) التجهيزات والمعدات المنزلية | 4.19 | 3.0 | 1.2 | 0.1 | 0.1 |
| 6) الصحة | 2.21 | 4.7 | 0.4 | 0.1 | 0.0 |
| 7) النقل | 13.58 | -14.2 | -6.0 | -2.2 | -0.8 |
| 8) الاتصالات | 3.50 | 0.2 | -0.3 | 0.0 | 0.0 |
| 9) الثقافة والترفيه | 2.27 | 0.7 | 7.0 | 0.0 | 0.1 |
| 10) التعليم | 5.41 | 3.8 | 1.1 | 0.2 | 0.1 |
| 11) المطاعم والفنادق | 1.83 | 2.2 | 1.1 | 0.0 | 0.0 |
| 12) السلع والخدمات الأخرى | 3.75 | 2.2 | -0.2 | 0.1 | 0.0 |

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

وفي المقابل شهدت معظم المجموعات والبنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها ومن أبرزها بند الإيجارات (3.2٪)، ومجموعة "الثقافة والترفيه" (7.0٪) .

أما المستوى العام للأسعار خلال شهر كانون ثاني 2016 فقد شهد تراجعاً بنسبة 0.7٪ بالمقارنة مع الشهر السابق (كانون أول 2015)، ويعزى ذلك إلى تراجع أسعار عدد من البنود أبرزها "الخضراوات والبقول الجافة والمعلبة" (-10.0٪)، ومجموعة الثقافة والترفيه (-2.0٪).

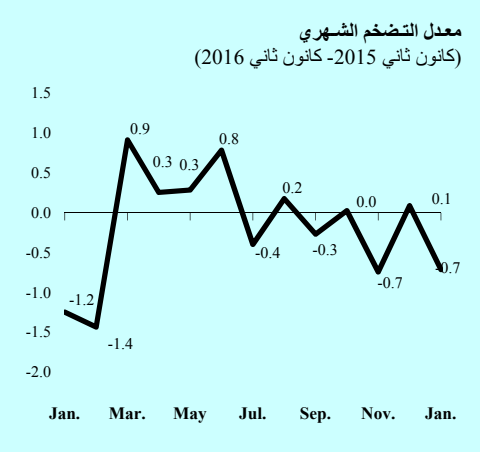


## التشغيل

- ارتفع معدل البطالة خلال الربع الرابع من عام 2015 ليصل إلى 13.6٪ (11.7 للذكور و 23.0 للإناث) وذلك مقابل 12.3٪ (10.9 للذكور و 19.1٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2014.
- وعليه ارتفع معدل البطالة خلال عام 2015 إلى 13.0٪ (11.0٪ للذكور و22.5٪ للإناث) وذلك مقابل 11.9٪ (10.1٪ للذكور و 20.7٪ للإناث) خلال عام 2014. وقد بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 18.6٪.

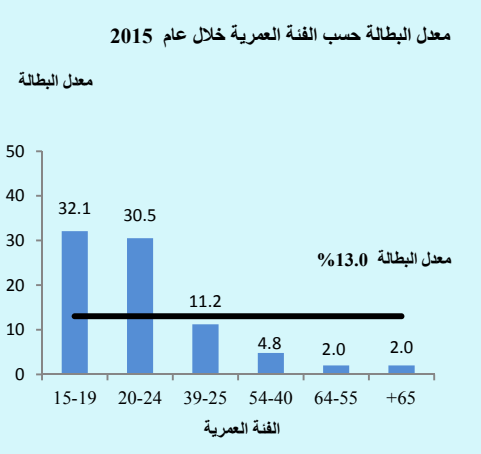


- ما زالت البطالة بين الشباب تسجّل معدلات مرتفعة جداً، إذ سجّل أعلى معدل بطالة خلال عام 2015 في الفئتين العمريتين 19-15 سنة (بواقع 32.1٪) و 24-20 سنة (بواقع 30.5٪).
- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 36.7٪ (60.0٪ للذكور و 13.3٪ للإناث) خلال عام 2015، بالمقارنة مع 36.4٪ (59.7٪ للذكور و 12.6٪ للإناث) خلال عام 2014.
- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 31.9٪ خلال عام 2015، وذلك مقابل 32.1٪ خلال عام 2014. وقد شكّل المشتغلون في قطاع "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي" ما نسبته 26.3٪ من مجموع المشتغلين، تلاه "تجارة الجملة والتجزئة" (15.3٪)، التعليم (12.4٪)، و"الصناعات التحويلية" (10.0٪).

## ثالثاً: المالية العامة

### الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 1,026.5 مليون دينار خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2015 مقارنة بعجز مالي بلغ 899.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014. وفي حال استثناء المنح الخارجية (448.4 مليون دينار)، يصل عجز الموازنة العامة إلى 1,474.9 مليون دينار مقارنة بعجز مالي مقداره 1,655.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014.
- ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية تشرين ثاني 2015 عن مستواه في نهاية عام 2014 بمقدار 1,048.0 مليون دينار ليبلغ 13,573.0 مليون دينار (50.0٪ من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين ثاني 2015 عن مستواه في نهاية عام 2014 بمقدار 1,213.5 مليون دينار ليبلغ 9,243.6 مليون دينار (34.1٪ من GDP).
- وعليه، بلغ صافي رصيد الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي ما مقداره 22,816.6 مليون دينار (84.1٪ من GDP) في نهاية تشرين ثاني 2015 مقابل 20,555.1 مليون دينار (80.8٪ من GDP) في نهاية عام 2014.

### أداء الموازنة العامة خلال الأحد عشر الأولى من عام 2015 بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق:-

- **الإيرادات العامة**

انخفضت الإيرادات العامة خلال شهر تشرين ثاني من عام 2015 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2014 بمقدار 13.8 مليون دينار أو ما نسبته 3.0٪ لتصل إلى 441.6 مليون دينار. كما انخفضت الإيرادات العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2015 بمقدار 320.7 مليون دينار أو ما نسبته 5.3٪ لتصل إلى 5,734.3 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لانخفاض الإيرادات المحلية بمقدار 13.5 مليون دينار وانخفاض المنح الخارجية بمقدار 307.2 مليون دينار.

**أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2015:**

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

| | تشرين ثاني | | معدل النمو | كانون ثاني – تشرين ثاني | | معدل النمو |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2014 | 2015 | | 2014 | 2015 | |
| **إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية** | **455.4** | **441.6** | **-3.0** | **6,055.0** | **5,734.3** | **-5.3** |
| الإيرادات المحلية، منها: | 421.2 | 402.3 | -4.5 | 5,299.4 | 5,285.9 | -0.3 |
| الإيرادات الضريبية، منها: | 296.7 | 290.7 | -2.0 | 3,724.6 | 3,783.6 | 1.6 |
| ضريبة المبيعات | 232.5 | 231.0 | -0.6 | 2,575.1 | 2,539.0 | -1.4 |
| الإيرادات الأخرى | 122.8 | 110.1 | -10.3 | 1,556.2 | 1,485.7 | -4.5 |
| المنح الخارجية | 34.2 | 39.3 | 14.9 | 755.6 | 448.4 | -40.7 |
| **إجمالي الإنفاق، منها:** | **659.3** | **632.5** | **-4.1** | **6,954.9** | **6,760.9** | **-2.8** |
| النفقات الرأسمالية | 116.6 | 78.5 | -32.7 | 878.5 | 815.9 | -7.1 |
| **العجز/ الوفر المالي بعد المساعدات** | **-203.9** | **-190.9** | - | **-899.9** | **-1,026.5** | - |

**المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.**

## ♦ الإيرادات المحلية

شهدت الإيرادات المحلية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2015 انخفاضاً مقداره 13.5 مليون دينار أو ما نسبته 0.3٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2014 لـتصل إلى 5,285.9 مليون دينار. وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، محصلة لانخفاض كل من الإيرادات الأخرى والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 70.5 مليون دينار و2.0 مليون دينار، على التوالي، وارتفاع الإيرادات الضريبية بمقدار 59.0 مليون دينار.

- **الإيرادات الضريبية**

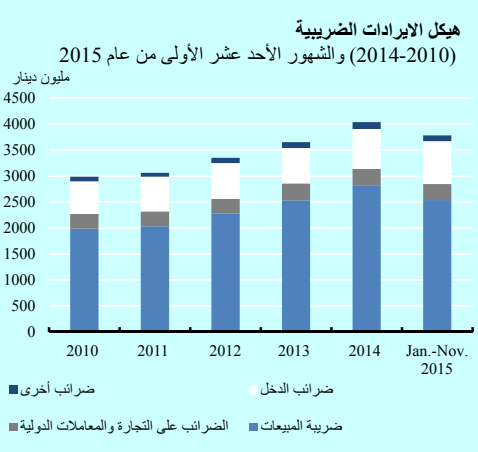


ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2015 بمقدار 59.0 مليون دينار أو ما نسبته 1.6٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2014 لتصل إلى 3,783.6 مليون دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 71.6٪ من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- انخفضت إيرادات **الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات** بمقدار 36.1 مليون دينار أو ما نسبته 1.4٪ لتبلغ 2,539.0 مليون دينار، مشكّلةً بذلك 67.1٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك محصلة لانخفاض ضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 41.4 مليون دينار، وضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 25.7 مليون دينار، في حين ارتفعت ضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 18.4 مليون دينار، وضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 12.7 مليون دينار.
- ارتفعت ايرادات **الضرائب على الدخل والأرباح** بمقدار 100.5 مليون دينار أو ما نسبته 13.8٪ لتصل إلى 826.9 مليون دينار، مشكلةً بذلك 21.9٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع ضرائب الدخل من الشركات والمشاريع بمقدار 51.9 مليون دينار، وارتفاع ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 48.6 مليون دينار، وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ما نسبته 76.9٪ من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 636.2 مليون دينار.

- شهدت **الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** متضمنة الرسوم والغرامات الجمركية ارتفاعاً مقداره 2.7 مليون دينار أو ما نسبته 0.9٪ لتبلغ 305.7 مليون دينار، مشكلةً بذلك 8.1٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.

- انخفضت **ضريبة بيع العقار** (الضرائب على المعاملات المالية) بمقدار 8.1 مليون دينار أو ما نسبته 6.7٪ لتصل إلى 112.0 مليون دينار، مشكلةً بذلك 3.0٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.

- **الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبية)**

انخفضت "الإيرادات الأخرى" خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2015 بمقدار 70.5 مليون دينار أو ما نسبته 4.5٪ لتصل إلى 1,485.7 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض، محصلة لانخفاض حصيلة ايرادات دخل الملكية بمقدار 181.0 مليون دينار لتبلغ 321.8 مليون دينار (منها 285.0 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة)، وانخفاض حصيلة ايرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 31.2 مليون دينار لتبلغ 778.9 مليون دينار، في حين ارتفعت حصيلة الإيرادات المختلفة بمقدار 141.7 مليون دينار لتبلغ 385.0 مليون دينار.

- **الاقتطاعات التقاعدية**

انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2015 بمقدار 2.0 مليون دينار لتبلغ 16.6 مليون دينار.

### ♦ المنح الخارجية

انخفضت المنح الخارجية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2015 بمقدار 307.2 مليون دينار، لتبلغ 448.4 مليون دينار.

### ■ إجمالي الإنفاق

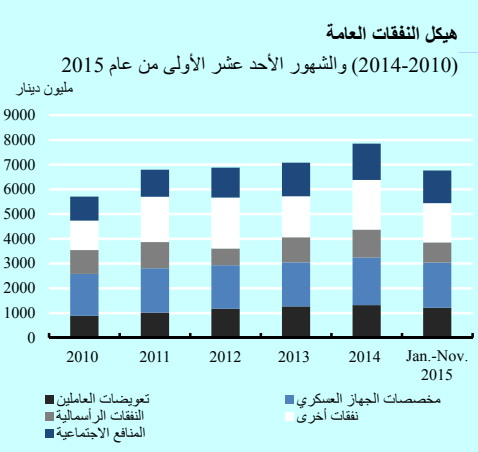


شهدت النفقات العامة خلال شهر تشرين ثاني من عام 2015 انخفاضاً مقداره 26.8 مليون دينار أو ما نسبته 4.1٪ مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي لتبلغ 632.5 مليون دينار. كما شهدت النفقات العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2015 انخفاضاً مقداره 194.0 مليون دينار أو ما نسبته 2.8٪ مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي لتبلغ 6,760.9 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لانخفاض النفقات الجارية بمقدار 131.4 مليون دينار وانخفاض النفقات الرأسمالية بمقدار 62.6 مليون دينار.

### ♦ النفقات الجارية

انخفضت النفقات الجارية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2015 بمقدار 131.4 مليون دينار أو ما نسبته 2.2٪ لتصل إلى 5,945.0 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لانخفاض بند المنافع الاجتماعية بمقدار 41.2 مليون دينار ليصل إلى 1,320.4 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 22.2٪ من إجمالي النفقات الجارية، وانخفاض بند فوائد الدين بمقدار 21.9 مليون دينار ليصل إلى 839.6 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 14.1٪ من إجمالي النفقات الجارية، وانخفض بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 3.6 مليون دينار ليبلغ 304.4 مليون دينار ليشكل ما نسبته 5.1٪ من إجمالي

النفقات الجارية، كما انخفض بند دعم السلع بمقدار 83.2 مليون دينار ليبلغ 134.6 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 2.3٪ من إجمالي النفقات الجارية، ويذكر أن هذا البند يتضمن دعم المواد الغذائية فقط وذلك اعتباراً من عام 2013. في حين ارتفعت مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 44.7 مليون دينار لتبلغ 1,822.0 مليون دينار مشكلة ما نسبته 30.6٪ من إجمالي النفقات الجارية، كما ارتفعت تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 16.0 مليون دينار لتبلغ 1,217.4 مليون دينار مشكلة ما نسبته 20.5٪ من إجمالي النفقات الجارية.

- **النفقات الرأسمالية**

شهدت النفقات الرأسمالية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2015 انخفاضاً مقداره 62.6 مليون دينار، أو ما نسبته 7.1٪، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2014 لتصل إلى 815.9 مليون دينار.

## الوفر/ العجز المالي

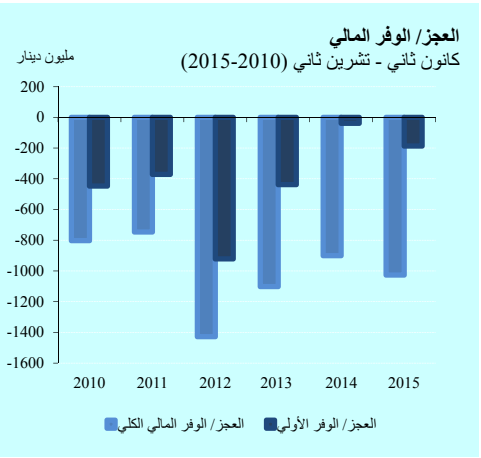


- سجّلت الموازنة العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2015 عجزاً مالياً، بعد المنح، بلغ 1,026.5 مليون دينار مقارنة بعجز مالي مقداره 899.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014.
- سجّلت الموازنة العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2015 عجزاً أولياً، وذلك بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام من إجمالي النفقات العامة، بلغ 186.9 مليون دينار مقابل عجزاً أولياً مقداره 38.4 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014.

## الدين العام

ارتفع صافي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية تشرين ثاني 2015 بمقدار 1,048.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2014 ليبلغ 13,573.0 مليون دينار (50.0٪ من GDP). وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي بمقدار 735.0 مليون دينار ليبلغ 15,356.0 مليون دينار، وانخفاض قيمة ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة لدى الجهاز المصرفي عن رصيدها في نهاية عام 2014 بمقدار 312.0 مليون دينار لتبلغ 1,784.0 مليون دينار. وقد جاء ارتفاع اجمالي الدين العام الداخلي محصلة لانخفاض إجمالي الدين العام للموازنة العامة من ناحية، حيث انخفض رصيد سندات وأذونات الخزينة في نهاية تشرين ثاني 2015 بمقدار 187.0 مليون دينار عن مستواه المتحقق في نهاية عام 2014 ليبلغ 12,284.0 مليون دينار، كما انخفض رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية بمقدار 80.0 مليون دينار ليصل إلى 512.0 مليون دينار، ومن ناحية أخرى ارتفع اجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة بمقدار 972.0 مليون دينار ليصل إلى 2,520.0 مليون دينار،

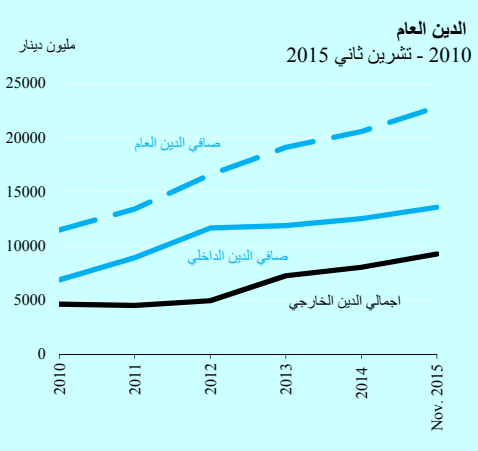


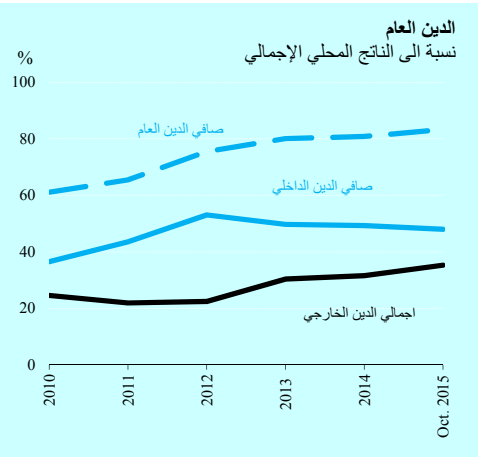

حيث ارتفع رصيد القروض والسلف المقدمة لتلك المؤسسات بمقدار 1,018.0 مليون دينار ليصل إلى 1,957.0 مليون دينار، بينما انخفض رصيد سندات المؤسسات المستقلة في نهاية تشرين ثاني 2015 عن مستواه المتحقق في نهاية عام 2014 بمقدار 46.0 مليون دينار ليصل إلى 563.0 مليون دينار.

- شهد الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين ثاني 2015 عن مستواه في نهاية عام 2014 ارتفاعاً بمقدار 1,213.5 مليون دينار ليبلغ 9,243.6 مليون دينار (34.1٪ من GDP). ويعزى هذا الارتفاع إلى اصدار سندات بالدولار الأمريكي في الأسواق العالمية بقيمة إجمالية بلغت 1.5 مليار دولار أمريكي في شهر حزيران، بالإضافة إلى استلام الدفعة السابعة من قرض صندوق النقد الدولي ضمن إطار اتفاقية الاستعداد الائتماني بقيمة 142.0 مليون دينار (أي ما يعادل 200 مليون دولار)، في شهر نيسان، وكذلك الدفعة الثامنة والأخيرة من القرض بقيمة 281.4 مليون دينار (أي ما يعادل 396.3 مليون دولار)، في شهر آب من عام 2015. علماً بأن الحكومة قامت بإصدار سندات بالدولار الأمريكي في الأسواق العالمية بقيمة 500 مليون دولار في شهر تشرين ثاني 2015، لإطفاء سندات بالدولار الأمريكي بقيمة 750 مليون دولار تم اصدارها في عام 2010. ويذكر بأن رصيد الدين العام الخارجي بالدولار الأمريكي قد شكّل ما نسبته 60.6٪ من إجمالي الدين الخارجي، في حين وصلت نسبة الدين باليورو 6.2٪، أما نسبة الدين بعملة الين الياباني فبلغت 6.4٪، في حين شكّل الدين المقيّم بالدينار الكويتي 8.3٪، و15.7٪ بوحدة حقوق سحب خاصة.
- ارتفع صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية تشرين ثاني 2015 بمقدار 2,261.5 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2014 ليصل إلى 22,816.6 مليون دينار (84.1٪ من GDP) مقابل 20,555.1 مليون دينار (80.8٪ من GDP) في نهاية عام 2014.
- بلغت خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2015 ما مقداره 1,341.3 مليون دينار (منها 200.1 مليون دينار فوائد) مقابل 766.5 مليون دينار (منها 183.7 مليون دينار فوائد) خلال نفس الفترة من عام 2014.

## الإجراءات الماليـــة والسعرية

- رفع أسعار بعض المشتقات النفطية وفقاً للجدول التالي:

**تطورات أسعار المشتقات النفطية**

| المـــــادة | السعر/ الوحدة | 2016 | | معدل النمو |
|---|---|---|---|---|
| | | شباط | آذار | |
| البنزين الخالي من الرصاص 90 | فلس/لتر | 495.0 | 495.0 | 0.0 |
| البنزين الخالي من الرصاص 95 | فلس/لتر | 650.0 | 650.0 | 0.0 |
| السولار | فلس/لتر | 320.0 | 320.0 | 0.0 |
| الكاز | فلس/لتر | 320.0 | 320.0 | 0.0 |
| اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم) | دينار/اسطوانة | 7.0 | 7.0 | 0.0 |
| زيت الوقود للصناعة | دينار/طن | 177.7 | 179.6 | 1.1 |
| وقود الطائرات للشركات المحلية | فلس/لتر | 255.0 | 265.0 | 3.9 |
| وقود الطائرات للشركات الأجنبية | فلس/لتر | 260.0 | 270.0 | 3.8 |
| وقود الطائرات للرحلات العارضة | فلس/لتر | 275.0 | 285.0 | 3.6 |
| الإسفلت | دينار/طن | 194.9 | 203.8 | 4.6 |

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2016/3/1

- تخفيض الضريبة العامة على المبيعات من 16٪ الى 8٪ لكل من الملابس والحقائب والملابس الجلدية والساعات والأحذية والعطور ومستحضرات التجميل والمجوهرات والألعاب، كما تم تخفيض الضريبة الخاصة من 25٪ الى 8٪ لكل من العطور ومستحضرات التجميل والملابس من الجلد الطبيعي (تشرين أول 2015).
- اتمام عملية اصدار سندات بالدولار الأمريكي في الأسواق العالمية بدون الكفالة الأمريكية، وبقيمة اجمالية بلغت 500 مليون دولار وذلك لمدة عشر سنوات وبسعر فائدة 6.125٪ (تشرين ثاني 2015).

- قرر مجلس الوزراء تمديد فترة الاعفاءات الممنوحة للأنشطة الاقتصادية التي تتمتع بمزايا أو اعفاءات جمركية أو ضريبية لمدة ثلاث سنوات (كانون أول 2015).
- قرر مجلس الوزراء تمديد العمل بقرار إعفاء الشقق والمنازل المفردة من رسوم التسجيل ولغاية 2016/11/30 (كانون أول 2015).
- قرر مجلس الاستثمار تخفيض ضريبة الدخل على قطاع تكنولوجيا المعلومات إلى 5٪، وتخفيض ضريبة المبيعات للقطاع إلى نسبة الصفر بالإضافة إلى اعفاء مدخلات انتاج القطاع من كل الضرائب والرسوم (كانون ثاني 2016).
- قررت هيئة تنظيم النقل البري تخفيض أجور النقل العام بنسبة 10٪ اعتباراً من شهر شباط 2016 (كانون ثاني 2016).

## ❐ المنح والقروض والاتفاقيات الأخرى

- التوقيع على اتفاقيتي قرضين ميسرين بقيمة 126 مليون دولار مقدمين من بنك الاستثمار الأوروبي، وذلك على النحو التالي: (تشرين ثاني 2015).
  - اتفاقية قرض بقيمة 72 مليون دولار، لتمويل مشروع الممر الأخضر لشركة الكهرباء الوطنية (NEPCO Green Corridor).
  - اتفاقية قرض بقيمة 54 مليون دولار، والتي تخص مشروع مياه وادي العرب (Wadi Arab Water System II).
- التوقيع على اتفاقية منحة بقيمة 52 مليون يورو مقدمة من الاتحاد الأوروبي، لدعم تنفيذ برنامج التشغيل والاندماج الاجتماعي ( Skills for Employment and Social Inclusion) (تشرين ثاني 2015).
- التوقيع على اتفاقيتي منح بقيمة 165 مليون دولار واتفاقية قرض ميسر بقيمة 53.3 مليون دولار، مقدمة من الصندوق السعودي للتنمية، موزعة كالتالي: (تشرين ثاني 2015).

- اتفاقية منحة بقيمة 65 مليون دولار، لتمويل مشروع إعادة إنشاء وتأهيل الطريق الصحراوي (R15).
- اتفاقية منحة إطارية بقيمة 100 مليون دولار، لدعم المشاريع التنموية ذات الأولوية للمجتمعات الأردنية المستضيفة للاجئين السوريين.
- اتفاقية قرض ميسر بقيمة 53.3 مليون دولار وبكفالة الحكومة الأردنية، لتمويل مشروع الوحدة البخارية الرابعة لمحطة توليد كهرباء السمرا (الدورة المركبة).

■ التوقيع على اتفاقيتي قرضين ميسرين ومنحة بقيمة 70.69 مليون دولار مقدمة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، لتمويل أولويات تنموية وفق البرنامج التنفيذي التنموي المعتمد للأعوام (2016 – 2018)، موزعة كالتالي: (كانون أول 2015).

- اتفاقية منحة بقيمة 300 ألف دينار كويتي (ما يعادل مليون دولار)، لمشروع اقتناء رادار طقس وملحقاته لصالح دائرة الأرصاد الجوية.
- اتفاقية قرض ميسر بقيمة 6 مليون دينار كويتي (ما يعادل 19.7 مليون دولار)، لمشروع تطوير البنية التحتية في اقليم البتراء.
- اتفاقية قرض ميسر بقيمة 50 مليون دولار، لتمويل برنامج تمويل وضمان مشروعات ومنشآت القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة.

■ التوقيع على اتفاقيتي منحتين بقيمة 18.5 مليون يورو مقدمة من الحكومة الألمانية، موزعة كالتالي: (كانون أول 2015).

- اتفاقية منحة بقيمة 15 مليون يورو، لتمويل محطة طاقة شمسية لإنتاج الكهرباء في مخيم الزعتري والمجتمعات المستضيفة للاجئين السوريين.
- اتفاقية منحة بقيمة 3.5 مليون يورو، لتمويل مشروع تحويل النفايات الصلبة إلى طاقة.

■ التوقيع على اتفاقيتي قرض ميسر جداً ومنحة بقيمة 19.5 مليون دولار مقدمة من البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية، موزعة كالتالي: (كانون ثاني 2016).

- اتفاقية قرض ميسر بقيمة 14 مليون دولار، لتمويل تنفيذ مشروع مياه الصرف الصحي في شرق محافظة الزرقاء (East Zarqa Wastewater Project).
- اتفاقية منحة بقيمة 5.5 مليون دولار مخصصة للمشروع نفسه، لتمويل الأعمال والخدمات والمشتريات الخاصة ببناء خط ناقل جديد للصرف الصحي وأيضاً إعادة تأهيل خط الصرف الصحي الحالي وذلك من محطة شرق الزرقاء إلى محطة معالجة (تنقية) مياه الصرف الصحي في الخربة السمراء.

- التوقيع على اتفاقية منحة بقيمة 20 مليون دولار مقدمة من دولة الكويت، للمساهمة في دعم خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية (كانون ثاني 2016).
- التوقيع على اتفاقية منحة بقيمة 39 مليون دولار كندي مقدمة من الحكومة الكندية، تستهدف قطاع النمو الاقتصادي المستدام في المملكة من خلال تمويل مشروعين، موزعة كالتالي: (كانون ثاني 2016).
  - 19.85 مليون دولار كندي لدعم "التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال مشروع الطاقة المتجددة".
  - 19.1 مليون دولار كندي لمشروع "تنمية المشاريع في وادي الأردن".
- التوقيع على اتفاقية منحة بقيمة 200 الف دولار مقدمة من البنك الإسلامي للتنمية، لتمويل مشروع بناء قدرات جمعيات المنتجين الريفيين في إطار برنامج القرى الصحية (شباط 2016).

## رابعاً: القطـــاع الخـارجـــي

### الخلاصة

- انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر كانون الأول من عام 2015 بنسبة 11.9٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2014 لتبلغ 472.8 مليون دينار. أما خلال عام 2015 فقد انخفضت بنسبة 6.6٪ لتبلغ 5,558.4 مليون دينار.
- انخفضت المستوردات خلال شهر كانون الأول من عام 2015 بنسبة 12.4٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2014 لتبلغ 1,142.4 مليون دينار. أما خلال عام 2015 فقد انخفضت بنسبة 11.3٪ لتبلغ 14,436.0 مليون دينار.
- وتبعا لما تقدم، شهد العجز في الميزان التجاري (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر كانون الأول من عام 2015 انخفاضاً نسبته 12.8٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2014 ليبلغ 669.6 مليون دينار. أما خلال عام 2015 فقد انخفض بنسبة 14.0٪ ليبلغ 8,877.6 مليون دينار.
- انخفضت مقبوضات بند السفر خلال شهر كانون الثاني من عام 2016 بنسبة 4.6٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2015 لتصل إلى 236.5 مليون دينار، فيما ارتفعت مدفوعات بند السفر بنسبة 3.7٪ مقارنة بذات الشهر من عام 2015، لتصل إلى 73.1 مليون دينار.
- انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر كانون الثاني من عام 2016 بنسبة 4.4٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2015 ليبلغ 201.7 مليون دينار.
- سجّل الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزاً مقداره 1,904.3 مليون دينار (9.7٪ من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى في عام 2015 مقارنة مع عجز مقداره 1,392.0 مليون دينار (7.5٪ من GDP) خلال ذات الفترة من عام 2014.

- سجّل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 608.9 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2015 مقارنة بحوالي 1,061.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية الربع الثالث من عام 2015 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 24,466.4 مليون دينار مقارنة مع 22,848.7 مليون دينار في نهاية عام 2014.

## التجارة الخارجية

- في ضوء انخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 367.8 مليون دينار وانخفاض المستوردات بمقدار 1,844.2 مليون دينار خلال عام 2015، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) انخفاضاً مقداره 2,212.0 مليون دينار ليبلغ 19,231.2 مليون دينار مقارنة مع عام 2014.

**أبرز مؤشرات التجارة الخارجية**
**مليون دينار**

| | 2014 | معدل النمو (٪) 2014/2013 | 2015 | معدل النمو (٪) 2015/2014 |
|---|---|---|---|---|
| | القيمة | | القيمة | |
| التجارة الخارجية | 21,443.2 | 4.7 | 19,231.2 | -10.3 |
| الصادرات الكلية | 5,953.2 | 6.0 | 5,558.4 | -6.6 |
| الصادرات الوطنية | 5,163.0 | 7.4 | 4,795.2 | -7.1 |
| المعاد تصديره | 790.2 | -2.8 | 763.2 | -3.4 |
| المستوردات | 16,280.2 | 3.9 | 14,436.0 | -11.3 |
| الميزان التجاري | -10,327.0 | 2.8 | -8,877.6 | -14.0 |

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

**أبرز الشركاء التجاريين للأردن**
**مليون دينار**

| | 2014 | 2015 | معدل النمو (٪) |
|---|---|---|---|
| **الصادرات الوطنية** | | | |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 929.9 | 1,002.0 | 7.8 |
| السعودية | 708.9 | 787.0 | 11.0 |
| العراق | 828.7 | 493.0 | -40.5 |
| الهند | 459.8 | 418.2 | -9.0 |
| الإمارات | 201.4 | 227.9 | 13.2 |
| الكويت | 122.8 | 210.5 | 71.4 |
| الصين | 131.3 | 149.7 | 14.0 |
| **المستوردات** | | | |
| السعودية | 3,166.7 | 2,208.3 | -30.3 |
| الصين | 1,705.9 | 1,834.4 | 7.5 |
| الولايات المتحدة الامريكية | 937.6 | 883.2 | -5.8 |
| ألمانيا | 638.4 | 667.9 | 4.6 |
| الإمارات | 776.1 | 597.2 | -23.1 |
| ايطاليا | 496.1 | 548.7 | 10.6 |
| تركيا | 604.1 | 530.3 | -12.2 |
| كوريا الجنوبية | 542.3 | 490.3 | -9.6 |

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

## الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال عام 2015 انخفاضاً نسبته 6.6٪ لتصل إلى 5,558.4 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 6.0 خلال عام 2014. وجاء هذا الانخفاض نتيجة لتراجع الصادرات الوطنية بمقدار 367.8 مليون دينار أو ما نسبته 7.1٪ لتصل إلى 4,795.2 مليون دينار، وتراجع السلع المعاد تصديرها بنسبة 3.4٪ لتصل إلى 763.2 مليون دينار.

**أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال عام 2014 و2015، مليون دينار**

| | 2014 | 2015 | معدل النمو (٪) |
|---|---|---|---|
| **إجمالي الصادرات الوطنية** | **5,163.0** | **4,795.2** | **-7.1** |
| **الملابس** | **908.2** | **979.1** | **7.8** |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 820.8 | 879.3 | 7.1 |
| **البوتاس** | **423.8** | **434.6** | **2.5** |
| الصين | 125.7 | 146.1 | 16.2 |
| الهند | 111.4 | 110.1 | -1.2 |
| ماليزيا | 36.2 | 44.3 | 22.4 |
| **الخضروات** | **457.4** | **399.8** | **-12.6** |
| الإمارات | 82.9 | 77.5 | -6.5 |
| السعودية | 62.0 | 74.5 | 20.2 |
| الكويت | 61.6 | 67.0 | 8.8 |
| **منتجات دوائية وصيدلية** | **424.4** | **398.7** | **-6.1** |
| السعودية | 109.6 | 95.4 | -13.0 |
| الجزائر | 57.4 | 46.9 | -18.3 |
| السودان | 37.9 | 42.9 | 13.2 |
| العراق | 49.1 | 31.6 | -35.6 |
| **الفوسفات** | **333.0** | **369.3** | **10.9** |
| الهند | 230.3 | 248.5 | 7.9 |
| أندونيسيا | 51.2 | 57.4 | 12.1 |
| **الأسمدة** | **303.2** | **151.5** | **-50.0** |
| الهند | 81.1 | 45.1 | -44.4 |
| العراق | 14.0 | 31.9 | 127.9 |
| تركيا | 61.9 | 26.5 | -57.2 |
| **الحيوانات الحية** | **147.8** | **147.3** | **-0.3** |
| السعودية | 119.9 | 142.0 | 18.4 |
| الإمارات | - | 1.8 | - |
| قطر | 12.9 | 1.7 | -86.8 |

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

**♦ وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال عام 2015 بالمقارنة مع عام 2014، يلاحظ ما يلي:**

- انخفـــاض الصـــادرات مـــن الخضروات بمقـدار 57.6 مليـون دينار (12.6٪) لتصل إلى 399.8 مليون دينار، حيـث اسـتحوذت أســواق كــل مــن الإمــارات والسـعودية والكويـت علـى مـا نســبته 54.8٪ مــن إجمــالي صــادرات المملكــة مــن هــذه المنتجات.

- تراجع الصادرات من المنتجات الدوائية والصيدلية بمقدار 25.7 مليون دينار (6.1٪)، لتصل إلى 398.7 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والجزائر والسودان والعراق على ما نسبته 54.4٪ من إجمالي صادرات الأردن من هذه السلع.

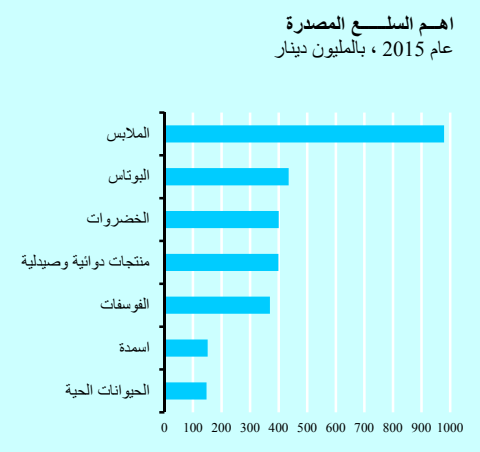


- ارتفاع الصادرات من الفوسفات بمقدار 36.3 مليون دينار (10.9٪) لتصل إلى 369.3 مليون دينار، وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الكميات المصدرة بنسبة 4.4٪ وارتفاع أسعار الفوسفات بنسبة 6.2٪.

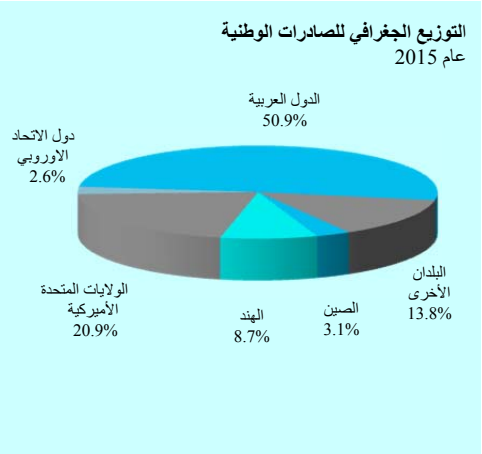


وتشكل الهند السوق الرئيسية لصادرات الفوسفات حيث استحوذت على نحو 67.3٪ من إجمالي صادرات المملكة من الفوسفات.

- ارتفاع صادرات البوتاس بمقدار 10.8 مليون دينار (2.5٪) لتصل إلى 434.6 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الصين والهند وماليزيا على ما نسبته 69.1٪ من إجمالي صادرات المملكة من البوتاس.

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس والخضروات و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والفوسفات والأسمدة و"الحيوانات الحية" خلال عام 2015 على ما نسبته 60.1٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 58.1٪ خلال عام 2014. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والسعودية والعراق والهند والإمارات والكويت والصين على ما نسبته 68.6٪ من إجمالي الصادرات الوطنية خلال عام 2015 مقابل 65.5٪ خلال عام 2014.

## المستـــــوردات السلعيـــــة

انخفضت مستوردات المملكة خلال عام 2015 بنسبة 11.3٪ لتصل إلى 14,436.0 مليون دينار، مقابل ارتفاع نسبته 3.9٪ خلال عام 2014.

♦ **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال عام 2015 بالمقارنة مع عام 2014، يلاحظ ما يلي:**

- انخفاض مستوردات المملكة من المشـــتقات النفطيـــة بمقـــدار 1,485.3 مليـون دينـار، أو مـا نســـبته 60.8٪، لتصـــل إلى 958.3 مليون دينار. وذلك يعود لانخفـاض كـل مـن الأسـعار والكميـات المسـتوردة إضـافةً إلى تشغيل خـط ميناء الغـاز المسـال في العقبـة. ولقـد شـكلت أسـواق كل من السعودية وتركيا وبلجيكا ما نسبته 62.2٪ من إجمـالي المسـتوردات مـن هـذه المنتجات.

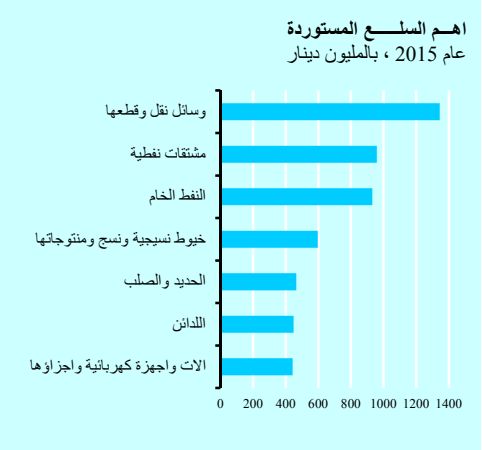

- انخفاض المستوردات من النفط الخام بمقدار 709.6 مليون دينار، أو ما نسبته 43.2٪، لتصل إلى 931.1 مليون دينار، وقد جاء هذا الانخفاض بشكل رئيس محصلة لتراجع الأسعار بنسبة 47.6٪. وارتفاع الكميات المستوردة بنسبة 8.4٪ مقارنة مع عام 2014. ويذكر بأن احتياجات المملكة من النفط الخام يتم تلبيتها من المملكة العربية السعودية.
- ارتفاع مستوردات المملكة من وسائط النقل وقطعها بمقدار 126.1 مليون دينار، أو ما نسبته 10.4٪، لتصل إلى 1,344.2 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيس لمستوردات المملكة من هذه الوسائط مشكلةً ما نسبته 58.3٪.

أبرز المستوردات السلعية خلال عام 2014 و2015، مليون دينار

| | 2014 | 2015 | معدل النمو (٪) |
|---|---|---|---|
| **إجمالي المستوردات** | **16,280.2** | **14,436.0** | **-11.3** |
| **وسائل النقل وقطعها** | **1,218.1** | **1,344.2** | **10.4** |
| اليابان | 256.4 | 286.9 | 11.9 |
| كوريا الجنوبية | 234.1 | 280.4 | 19.8 |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 273.9 | 216.7 | -20.9 |
| **مشتقات نفطية** | **2,443.6** | **958.3** | **-60.8** |
| السعوديه | 403.8 | 337.6 | -16.4 |
| تركيا | 220.9 | 129.9 | -41.2 |
| بلجيكا | 84.0 | 128.4 | 52.9 |
| **النفط الخام** | **1,640.7** | **931.1** | **-43.2** |
| السعودية | 1,640.7 | 931.1 | -43.2 |
| **خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها** | **595.4** | **596.6** | **0.2** |
| الصين | 243.2 | 225.6 | -7.2 |
| تايوان | 168.2 | 200.1 | 19.0 |
| تركيا | 39.1 | 39.0 | -0.3 |
| **الحديد والصلب** | **526.8** | **465.2** | **-11.7** |
| الصين | 146.0 | 166.2 | 13.8 |
| إيران | 4.6 | 92.8 | - |
| السعودية | 46.6 | 35.6 | -23.6 |
| **اللدائن** | **522.2** | **448.7** | **-14.1** |
| السعودية | 258.2 | 216.3 | -16.2 |
| الإمارات | 33.1 | 38.2 | 15.4 |
| الصين | 33.2 | 30.8 | -7.2 |
| **الآت وأجهزة كهربائية وأجزاؤها** | **337.7** | **442.6** | **31.1** |
| الصين | 83.8 | 134.4 | 60.4 |
| تركيا | 21.5 | 36.6 | 70.2 |
| إيطاليا | 26.8 | 32.1 | 19.8 |

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

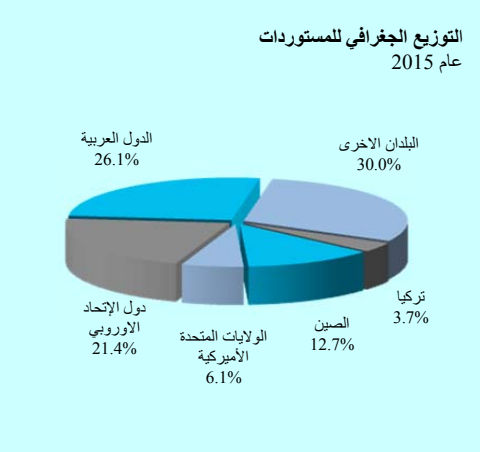


- وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائط النقل وقطعها" و"المشتقات النفطية" و"النفط الخام" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" و"الحديد والصلب" و"اللدائن" و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" على ما نسبته 35.9٪ من إجمالي المستوردات خلال عام 2015 مقابل 44.7٪ خلال عام 2014. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والإمارات وإيطاليا وتركيا خلال عام 2015 على ما نسبته 50.4٪ من إجمالي المستوردات مقابل 51.1٪ خلال عام 2014.

### المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال عام 2015 انخفاضاً مقداره 27.0 مليون دينار، أو ما نسبته 3.4٪، مقارنة مع عام 2014 لتبلغ 763.2 مليون دينار.

### الميزان التجاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال عام 2015 انخفاضاً مقداره 1,449.4 مليون دينار، أي بنسبة 14.0٪، مقارنة مع عام 2014 ليصل إلى 8,877.6 مليون دينار.

## إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر كانون الثاني من عام 2016 بنسبة 4.4٪ مقارنة مع نفس الشهر من عام 2015 ليبلغ 201.7 مليون دينار.

## الســـفر

### مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال شهر كانون الثاني من عام 2016 انخفاضاً مقداره 11.5 مليون دينار (4.6٪) مقارنة مع نفس الشهر من عام 2015 لتصل إلى 236.5 مليون دينار.

### مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال شهر كانون الثاني من عام 2016 ارتفاعاً مقداره 2.6 مليون دينار (3.7٪) لتصل إلى 73.1 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2015.

## ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات إحصاءات ميزان المدفوعات **خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2015** بالمقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2014 إلى ما يلي:

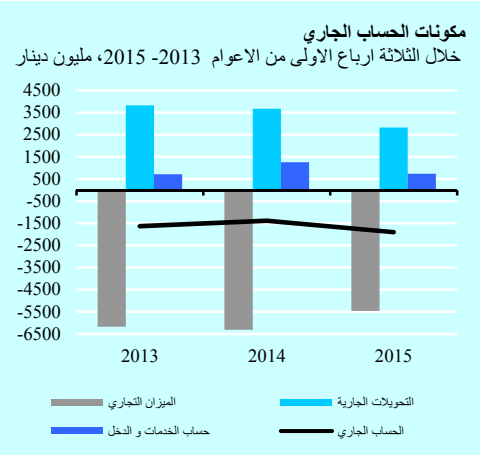


- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 1,904.3 مليون دينار (9.7٪ من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 1,392.0 مليون دينار (7.5٪ من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:

  - انخفاض العجز في الميزان التجاري للمملكة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2015 بمقدار 850.5 مليون دينار (13.5٪) ليصل إلى 5,465.2 مليون دينار مقابل 6,315.7 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014.
  - انخفاض الوفر المسجل في حساب الخدمات مقارنة مع الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014 بمقدار 495.5 مليون دينار ليبلغ 944.0 مليون دينار.
  - تسجيل حساب الدخل لعجز مقداره 209.5 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 186.0 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014، وذلك محصلة لارتفاع العجز المسجل في صافي دخل الاستثمار بمقدار 27.1 مليون دينار ليبلغ 382.8 مليون دينار، وارتفاع الوفر في صافي بند تعويضات العاملين بمقدار 3.6 مليون دينار ليصل إلى 173.3 مليون دينار.
  - انخفاض صافي وفر التحويلات الجارية بمقدار 843.8 مليون دينار ليصل 2,826.4 مليون دينار، وذلك في ضوء انخفاض صافي التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2015 بمقدار 505.0 مليون دينار ليبلغ نحو 341.4 مليون دينار، وانخفاض صافي التحويلات للقطاعات الأخرى بمقدار 338.3 مليون دينار ليصل إلى 2,485.0 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2015، فقد أظهرت صافي تدفق للداخل بمقدار 1,240.3 مليون دينار بالمقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 479.6 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014. ومن أبرز التطورات التي أسهمت في ذلك ما يلي:

- تسجيل صافي الاستثمار المباشر تدفقاً للداخل مقداره 608.9 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل مقداره 1,061.9 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014.
- تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للداخل مقداره 966.8 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق للداخل مقداره 935.5 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014.
- تسجيل صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للداخل مقداره 905.3 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 191.7 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014.
- ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 1,244.5 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 1,712.1 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014.

### وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية الربع الثالث من عام 2015 التزاماً نحو الخارج بلغ 24,466.4 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 22,848.7 مليون دينار في نهاية عام 2014، ويعود ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الربع الثالث من عام 2015 بالمقارنة مع نهاية عام 2014 بمقدار 734.8 مليون دينار ليصل إلى 19,271.7 مليون دينار، حيث ارتفع رصيد الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 1,127.5 مليون دينار في حين انخفضت ودائع الجهاز المصرفي في الخارج بمقدار 466.4 مليون دينار.

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الربع الثالث من عام 2015 بالمقارنة مع نهاية عام 2014 بمقدار 2,352.5 مليون دينار ليصل إلى 43,738.1 مليون دينار، ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:

  - ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة بمقدار 829.1 مليون دينار ليبلغ 21,336.4 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 1,012.4 مليون دينار ليبلغ 6,933.1 مليون دينار جراء قيام الحكومة بإصدار سندات اليوروبوندز بمقدار 1,063.5 مليون دينار في الأسواق العالمية.
  - ارتفاع رصيد ودائع غير المقيمين لدى البنوك المرخصة بمقدار 385.6 مليون دينار ليبلغ 6,923.9 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد قروض الحكومة العامة طويلة الأجل بمقدار 25.8 مليون دينار ليبلغ 3,221.0 مليون دينار.
  - انخفاض رصيد الائتمان التجاري الممنوح للقطاعات الاقتصادية المقيمة بمقدار 91.5 مليون دينار ليصل إلى 596.1 مليون دينار.